الأمم المتحدة

E/ECA/COE/43/16

Distr.: General
18 December 2024

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثالث والأربعون

أديس أبابا، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٦ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية

تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط أفريقيا وشرقها عن دورتهما المشتركة الثالثة

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط أفريقيا وشرقها عن دورتهما المشتركة الثانية.

* E/ECA/COE/43/1

A-24-01389 (A)

تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط أفريقيا وشرقها عن دورتهما المشتركة الثالثة

أولا- مقدمة

١- بالشراكة مع وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية الإقليمية الكاميرونية، عقد المكتبان دون الإقليميين لوسط أفريقيا وشرقها التابعين للجنة الاقتصادية لأفريقيا الدورة المشتركة الثالثة للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط أفريقيا وشرقها، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، في ياوندي، تحت عنوان: ”الحلول القائمة على البحث والابتكار لتسريع التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا وشرقها“.

٢- ويكمن الهدف الرئيسي من هذه الدورة المشتركة في تناول القضايا النظامية المتصلة بولاية المكتبين دون الإقليميين وعملهما وإتاحة منبر للخبراء من أجل تبادل الآراء بشأن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد خيارات واقعية وشاملة ومستدامة تنسجم مع موضوع الدورة المشتركة. وعلى وجه التحديد، تضمنت أهداف الدورة المشتركة إتاحة فهمٍ للقضايا والتحديات الرئيسية التي ينطوي عليها بناء القدرات التكنولوجية للتصنيع في المنطقتين دون الإقليميتين؛ واستكشاف كيفية تيسير نقل المعارف بين البلدان لتهيئة بيئة مواتية لإقامة منابر دون إقليمية فعالة للتعاون؛ وإقامة ترابط بين التنمية التكنولوجية والصناعية في البلدان الأفريقية؛ واستكشاف الكيفية التي يمكن بها للتجارة البينية الأفريقية تعزيز هذا الترابط.

٣- وبحث المشاركون، في تقارير الأنشطة لعام ٢٠٢٤، القضايا النظامية المتعلقة بعمل المكتبين دون الإقليميين.

ثانيا- الحضور

٤- حضر الدورةَ المشتركة التي عُقدت حضوريا وعبر الإنترنت ٢٤٧ مشاركا، بمن فيهم ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: أنغولا، وأوغندا، وتشاد، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجيبوتي، وسان تومي وبرينسيبي، وسيشيل، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

٥- وحضر الدورةَ أيضا مراقبون من العديد من المؤسسات والمنظمات في المنطقتين دون الإقليميتين، وممثلون عن وكالات الأمم المتحدة، وخبراء استشاريون وصحفيون.

٦- واضطلع المكتبان دون الإقليميين لوسط أفريقيا وشرقها ومسؤولون فنيون وخبراء معينون من الكاميرون بدور أمانة الدورة المشتركة.

ثالثا- افتتاح الدورة المشتركة

٧- رحبت رئيسةُ مكتب اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشرق أفريقيا، المنتهيةُ ولايتها، السيدة فرانسين إيناروكوندو، من بوروندي، بالمندوبين وشكرت حكومة الكاميرون على استضافة الفعالية واللجنةَ الاقتصادية لأفريقيا على تنظيمها. وأشارت إلى أن اللجنة الحكومية الدولية تتيح منبرا للتداول بشأن السياسة الاجتماعية والاقتصادية. وذكَّرت بالدورة المشتركة الثانية الناجحة التي عُقدت في بوروندي، حيث تم خلالها التشديد على الحاجة إلى تعزيز المرونة الاقتصادية من خلال التنويع. وأوضحت أن موضوع هذه الدورة يأتي في الوقت المناسب. ورحبت بالمناقشات المتعلقة بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وشكرت أعضاء المكتب المنتهية ولايتهم على ما قدموه من خدمات وعلى التزامهم، كما توجهت بالشكر للمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا على ما قدمه من دعم للأعضاء. وشكرت أيضا المشاركين وأعربت عن تمنياتها بأن يكون تبادل الآراء مثمرا خلال الدورة المشتركة الثالثة.

٨- ورحب رئيس مكتب اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لوسط أفريقيا، المنتهيةُ ولايته، السيد دينيس بينة، ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى، في كلمته الافتتاحية، بالمندوبين وشدد على أهمية موضوع الدورة المشتركة. وقال إنه لشرف لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تترأس الدورة السابقة للجنة الحكومية الدولية. وأضاف أنه لا بد من استجابات سريعة وابتكارية لتنويع الاقتصادات وضمان الازدهار المستدام في مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية والصحية المعقدة. وأشار إلى أهمية موضوع الدورة المشتركة الثانية التي عقدت في عام ٢٠٢٣ والذي يشجع على التفكير في تحويل الاقتصادات إلى محركات للنمو المستدام مع جذب الاستثمارات الاستراتيجية وتوفير سلع تستجيب لمعايير السوق. وأعرب عن ارتياحه للنتائج التي حققها المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا منذ الدورة المشتركة السابقة ودعا المشاركين إلى استعراض تقرير نشاط المكتب دون الإقليمي وتقديم التوجيه للبرنامج الخاص بعام ٢٠٢٥. وتمنى النجاح للمكتب الجديد في أعماله المستقبلية.

٩- وتوجهت السيدة حنان مرسي، نائبة الأمين التنفيذي (المكلفة بالبرنامج) للجنة الاقتصادية لأفريقيا، متحدثة باسم الأمين التنفيذي، السيد

كلافر غاتيتي، بالشكر لحكومة الكاميرون على استضافة الدورة المشتركة الثالثة. وفي معرض تشديدها على أن الابتكار حافز لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وأحد المحددات الرئيسية للإنتاجية، لا سيما في عصر الثورة الصناعية الرابعة، قالت إنه من الأهمية بمكان للبلدان الأفريقية أن تضع سياساتٍ تشجعُ على البحث والتطوير، والابتكار، وتطوير البنية التحتية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والحد من الفقر وعدم المساواة. وأضافت أنه يمكن للبلدان الأفريقية أن تزيد من سيولتها بتنفيذ أدوات التمويل الابتكاري، مثل مبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة والسندات الخضراء والزرقاء، أو عن طريق تشجيع أسواق الكربون لتحديد سعر عادل للكربون. ومن ثم رحبت بإدراج حوار رفيع المستوى في البرنامج عن الشراكات الاستراتيجية للاستفادة من رأس المال الطبيعي كوسيلة لتعبئة التمويل والاقتصاد الأزرق. وتمنت للجميع دورة مشتركة ناجحة، وجدّدت التزام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالعمل عن كثب مع البلدان الأعضاء.

١٠- ورحب السيد الأمين عثمان ماي، وزير الاقتصاد والتخطيط والتنمية الإقليمية في الكاميرون، في كلمته، بالمشاركين، وشكر المكتبين دون الإقليميين على اختيار الكاميرون لاستضافة الدورة المشتركة، وأشار إلى أنه يجري عقدُ دورة مشتركة في وسط أفريقيا لأول مرة منذ إعادة هيكلة الاجتماعات النظامية للمكاتب دون الإقليمية. وقال إن التنويع لا يزال التحدي الرئيسي لوسط أفريقيا وشرقها، اللذين يبقيان عرضة للسياق الاقتصادي الدولي رغم إمكاناتهما الحقيقية. وأضاف أن الدول تحتاج بشكل عاجل إلى استكشاف أساليب جديدة لتحقيق التحول الهيكلي لاقتصاداتها. وأشار إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تتيح الفرصة للتفكير في حلول قائمة على البحث والابتكار لتسريع التصنيع والتنويع. وفي معرض إشارته إلى أن زيادة الاستثمار في الابتكار من شأنها أن تعجل بالنمو الاقتصادي، شدَّد على حاجة الدول الأفريقية إلى مساعدة مستمر لتصبح بيئة مواتية للابتكار حتى تتمكن من تعزيز الاقتصاد الأزرق والأخضر والتصنيع الشامل والتنويع الاقتصادي.

١١- وسلط السيد ماي الضوء على جهود الابتكار التي تبذلها بلاده في مجال التصنيع وإنتاج الطاقة، اللذين يجري دعمهما من خلال تحديث البنية التحتية الصناعية وبيئةٍ مؤيدة للابتكار. غير أنه أشار إلى أن الكاميرون تواجه قيودا عديدة تتعلق بالتمويل بضمانات وأسعار فائدة مرتفعة، وأن لديها إطارا للملكية الفكرية يعرقل الابتكار. ودعا المشاركين إلى العمل الجاد لضمان النجاح الكامل للدورة المشتركة الثالثة، التي أعلن افتتاحها بعد ذلك.

رابعا- تشكيلة المكتبين واستعراض جدول الأعمال وبرنامج العمل وإقرارهما

١٢- انتخب المشاركون بالإجماع تشكيلة المكتبين على النحو التالي:

وسط أفريقيا

الرئيس: الكاميرون

نائب الرئيس: غابون

المقرر: الكونغو

شرق أفريقيا

الرئيس: أوغندا

نائب الرئيس: بوروندي

المقرر: جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٣- وأقر المشاركون جدول أعمال وبرنامج عمل الدورة المشتركة.

١٤- وجرى العمل في جلسات عامة حضوريا وعبر الإنترنت. وكانت البنود المدرجة في جدول الأعمال موضوع عروض تلتها مناقشات.

خامسا- الجلسة ١: لمحة عامة عن الاقتصاد الكلي في وسط أفريقيا وشرقها

١٥- تولت السيدة دوروتي تاتو بيكولو، مديرة التكامل الإقليمي في الكاميرون والرئيسة الجديدة لمكتب اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لوسط أفريقيا، رئاسة الجلسة وإدارتها.

١٦- وسلط السيدان مامادو مالك بال، موظف الشؤون الاقتصادية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأندرو مولد، المدير بالإنابة للمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، الضوء على تطورات الاقتصاد الكلي في وسط أفريقيا وشرقها ونظرةَ الدول في كلتا المنطقتين دون الإقليميتين. وركز المتحدثان في المقام الأول على ثلاثة تحديات تواجهها البلدان في مجال الاقتصاد الكلي، ألا وهي: ارتفاع أعباء الديون، والضغوط التضخمية، وانخفاض معدلات النمو. وأكدا أن المنطقتين دون الإقليميتين أبديَتا قدرة على الصمود في وجه العديد

من الصدمات الداخلية والخارجية. وأشارا إلى أن متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى في شرق أفريقيا (٥,٨ في المائة) منه في وسط أفريقيا (٣,٥ في المائة). وأضافا أنه نظرا لاستمرار ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، فقد ظل التضخم مصدر قلق مشترك في كلتا المنطقتين دون الإقليميتين. ورغم أن وسط أفريقيا أقل عرضة للمخاطر المالية مقارنة بشرقها، فإن المالية العامة لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على أسعار المواد الخام، لا سيما النفط، وهو ما يُعرِّض الاقتصادات لمخاطر الصدمات العالمية. وأكدا أن الدول تحتاج إلى التصدي لهذه التحديات لتحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية والدولية. وفي سياق تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، سيكون من الأهمية بمكان تهيئة التجارة الإقليمية لبناء اقتصادات أقوى. وفي ما يتعلق بالمعايير الدولية والإقليمية، قالا إن شرق أفريقيا يتحمل الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة على نحو أفضل من وسط أفريقيا وأفريقيا ككل. وأكدا أن تطوير سلاسل القيمة والاتفاق يشكلان طريقا للنجاح الاقتصادي. وأشارا إلى أن معظم أهداف التنمية المستدامة تظل بعيدة المنال بالنسبة لمعظم البلدان، وذلك بسبب التحديات التي تواجهها في تعزيز النمو بطريقة من شأنها أن تؤدي إلى تحول اقتصادي واجتماعي مستدام.

١٧- وركزت المناقشات التي تلت ذلك على الحاجة إلى تحقيق نمو واستقرار مالي أكثر شمولا واستدامة، وضمان الأمن الغذائي، وحفز الابتكار. وشدد المشاركون على أن البلدان في كلتا المنطقتين دون الإقليميتين ترغب في الابتكار وتسخير البحث العلمي لتحقيق نمو اقتصادي مطرد من خلال التعليم والتدريب. ومع ذلك، ولتحسين مؤشرات البحث والابتكار، تحتاج البلدان إلى الاستثمار في البنية التحتية، وتكييف نظمها التعليمية وتحديثها، وتوفير الدعم المالي والمادي الكافي للبحث والتطوير.

١٨- وفي ختام الجلسة ١، أطلق المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التقرير المتعلق بتحسين نوعية الواردات لحماية الأمن الغذائي والتغذوي في وسط أفريقيا. وسلَّط التقرير الضوء على إفراط الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في الاعتماد على الواردات الغذائية لتلبية الطلب الداخلي. وفي أثناء الجلسة جرت الإشارة إلى أن رؤساء دول وسط أفريقيا اعتمدوا استراتيجية لاستبدال الواردات في آذار/مارس ٢٠٢٣. وتضمن التقرير توصية بتعزيز الإنتاج المحلي مع التركيز أكثر على تحسين الجودة. [١]

[١] Central African Economic and Monetary Community, ECA and Economic Community of Central African States, *Réussir l'import-substitution en Afrique centrale en embrassant la qualité: enjeu crucial pour la sécurité alimentaire et nutritionnelle* (ECA, 2024).

سادسا- الجلسة ٢: حوار رفيع المستوى بشأن البحث والابتكار لتسريع التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا وشرقها

١٩- تولت السيدة بيكولو رئاسةَ الجلسة وأدارها السيد جان لوك ماستاكي، مدير المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا. وقدَّم الخبير الاستشاري، السيد كريستيان أوتشيا، عرضا عن التنويع الاقتصادي بواسطة البحث والتطوير. وأدلى مشاركون بملاحظات خلال الجلسة.

٢٠- وأبرز السيد أوتشيا الدور الكبير للبحث والابتكار في التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا وشرقها. وشدد على الحاجة إلى بيانات موثوقة لفهم واقع الابتكار في المنطقتين دون الإقليميتين، مع التركيز على براءات الاختراع المحلية والأجنبية، وعلى الباحثين والتقنيين في مجال البحث والتطوير. وأشار إلى أن أفريقيا، تاريخيا، التزمت بتخصيص ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبحوث، على النحو المبين في ' خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (١٩٨٠-٢٠٠٠) '. [٢] وأشار إلى أن المبادرات الحديثة، مثل ' استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا لعام ٢٠٢٤'، [٣] تعمل على تحفيز النمو المستدام. ورغم إحراز بعض التقدم في النواتج العلمية وطلبات براءات الاختراع، لا يزال وسط أفريقيا وشرقها متخلفين عن غرب أفريقيا من حيث ديناميكيات الابتكار ويواجهان تحديات مثل محدودية الاستثمار في البحث والتطوير وقلة مشاركة القطاع الخاص. وأضاف أن جنوب أفريقيا ورواندا وكينيا قطعت خطوات ملحوظة، ومع ذلك لا تزال القيود المتصلة بالميزانية والبنية التحتية قائمة. وتكافح الكاميرون لتنويع هيكل صادراتها والانتقال من القطاعات منخفضة القيمة إلى القطاعات ذات القيمة الأعلى. وقال المتحدث إن براءات الاختراع العابرة للحدود هي المحفزات الرئيسية للابتكار، حيث تيسر نقل التكنولوجيا وتجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأكد أن هيمنة البراءات الأجنبية تشكل عقبات أمام المبتكرين المحليين. وقد أظهرت الاتجاهات العالمية أن الصين وبلدانا أخرى في شرق آسيا تتصدر عمليات إيداع البراءات. وتحرز بعض البلدان في أفريقيا، لا سيما جنوب أفريقيا، بعض التقدم، ولكن بلدان وسط أفريقيا وشرقها تودِع عددا قليلا جدا من البراءات. ويعد الابتكار أمرا حاسما لبقاء الشركات الأفريقية، حيث من المرجح أكثر أن تقوم الشركات والمصدرون الأكبر حجما

[٢] منظمة الوحدة الأفريقية (أديس أبابا، ١٩٨٠).

[٣] مفوضية الاتحاد الأفريقي (أديس أبابا، ٢٠٢٤).

بالابتكار. وناقش السيد أوتشيا مختلف آليات التمويل الابتكاري للبحث والابتكار في أفريقيا، بما في ذلك الاستحواذُ على براءات الاختراع، والمِنحُ الموجهة للبحوث التعاونية، والشراكاتُ بين القطاعين العام والخاص، وقَدَّم أمثلة من جنوب أفريقيا، وزامبيا، وكوت ديفوار، وكينيا. وأبرزَ التحديات التي تواجهها البلدان في سعيها إلى تعزيز الابتكار المحلي وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير وتقليص اعتمادها على براءات الاختراع الأجنبية. وسيكون تعزيز رأس المال البشري والمؤسسات والمنظومات البيئية للابتكار أمرا ضروريا للتحول الاقتصادي المستدام في وسط أفريقيا وشرقها.

٢١- وناقش المشاركون مسألة تمويل البحث والابتكار. وأقروا بأن الابتكار لا يحظى باهتمام كاف لدى المؤسسات العامة، وأن الشركات الكبرى لا تبذل جهدا كافيا للاستجابة لتحديات السوق الدولية، وأن الإنتاجية في وسط أفريقيا غير مرضية. ورحبوا بالابتكار الذي أظهرته المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وحثوا البلدان على اعتماد سياسات وطنية للبحث والابتكار تُشجع الشركات على المزيد من الابتكار. واتفقوا على أن الابتكار هو استجابة لنقص في الإنتاجية.

سابعا- الجلسة ٣: حالة تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في وسط أفريقيا وشرقها

٢٢- تولى المدير بالإنابة للمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا إدارةَ الجلسة. وخلال المناقشة، شدد المشاركون على تباين السياسات بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والاستراتيجيات الوطنية، وتفاوتِ وتيرة التنفيذ عبر المنطقتين دون الإقليميتين، والحاجة إلى تحسين نوعية سلاسل القيمة والمنتجات وزيادة كميتها. كما أوضحوا أوجه القصور في البنية التحتية، وغياب تنسيق الإجراءات الجمركية، وهيمنة استخدام الدولار الأمريكي في التجارة بين البلدان الأفريقية، بوصفها تحديات تعرقل التجارة السلسة. ودعوا إلى تحسين التنسيق ومواءمة السياسات بين أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وشددوا على دور القطاع الخاص، لا سيما المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأوضحوا أن الشركات الأصغر حجما تملك فرصا محدودة للحصول على المعلومات المالية والمتعلقة بالسوق. وأضافوا أنه من الأهمية بمكان مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالاتفاق والخطوات الرامية إلى تحويل ممرات النقل، مثل الممرات الشمالية والوسطى، إلى شرايين اقتصادية لتعزيز التجارة الإقليمية. وأشاروا إلى أن معظم البلدان الأفريقية مستعدة للتجارة بموجب الاتفاق، الذي حصل على ٤٧ تصديقا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ١٨ بلدا مستعد لتنفيذ البروتوكول المتعلق بالتجارة الرقمية. وشدد المشاركون على الدور الحاسم الذي تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مواءمة السياسات للتعجيل بتنفيذ الاتفاق. وتم تسليط الضوء على الشباب والتجارة الرقمية باعتبارهما مجالين يتطلبان مزيدا من بناء القدرات والاستثمار، لا سيما في ما يتعلق بالوصول إلى التمويل ومحو الأمية الرقمية لضمان مشاركة أوسع في تنفيذ الاتفاق. ولا تزال هناك حاجة إلى معالجة قلة البنى التحتية والبيانات والتمويل.

٢٣- وأوصى المشاركون بتعزيز دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات في مواءمة الاستراتيجيات، ومنح الأولوية للاستثمار في البنية التحتية، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وتزويد أصحاب المصلحة من القطاع الخاص بمعلومات تجارية جيدة، ومعالجة مسألة استخدام عملات متعددة. وأكدوا أن الإرادة السياسية القوية ضرورية للتغلب على التحديات والتعجيل بتنفيذ الاتفاق.

ثامنا- الجلسة ٤: أولويات القطاع الخاص ووجهات نظر الشباب بشأن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٢٤- ترأس الجلسةَ السيد كوزماس مويكير، ممثل أوغندا، وتولى الصحفي تيسي كافن من صحيفة نيو تايمز الرواندية إدارتها. وجرى تبادل وجهات النظر بين ممثلي القطاع الخاص والشباب والنساء.

٢٥- وخلال الجلسة، أدلى المشاركون التالية أسماؤهم بملاحظات: السيدة كلوديا لينا أسيموي، ممثلة مبادرة الدعم دون الإقليمية لشرق أفريقيا من أجل النهوض بالمرأة؛ والسيد بيير كواتر، ممثل غرفة التجارة والصناعة في سيشيل؛ والسيد كينيدي كيني لوديونغ، الأمين العام لرابطة مصنعي جنوب السودان؛ والسيد جون بوسكو كاليسا، الرئيس التنفيذي للمجلس الاستشاري للأعمال والاستثمار في شرق أفريقيا؛ والسيد نارسيس شاسيم، ممثل رابطة أرباب العمل الكاميرونية.

٢٦- وأشار المشاركون إلى أن المؤسسات ليست ممثلة تمثيلا جيدا في عمليات اتخاذ القرار ورسم السياسات لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأكدوا أن الافتقار إلى البنية التحتية والطاقة ميسورة التكلفة لا يزال يقوض التحول الصناعي في أفريقيا. أما المؤسسات الصغرى الصغيرة والمتوسطة فتفتقر إلى إمكانية الحصول على التمويل والمعلومات بشأن

الأسواق والتجارة، لا سيما المؤسسات المملوكة للنساء والشباب العاملة في مجال التجارة، وهو ما قد يؤدي إلى التأخير وتلف المنتجات. ويؤدي ارتفاع تكاليف النقل ورسوم التأشيرة إلى تقويض الازدهار.

٢٧- وتمت الإشارة إلى أن النساء في القطاعات غير الرسمية بحاجة إلى الدعم للاستفادة من الفرص التي يتيحها الاتفاق. فتكلفة التجارة مرتفعة ونادرا ما تكون الوثائق ذات الصلة متاحة باللغات المحلية. وأقر المتحدثون بدور المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل، لكنهم أشاروا إلى انخفاض معدلات محو الأمية المالية والرقمية، لا سيما في ما يتعلق بقدرة البلدان على حماية البيانات التجارية. وأكدوا أن تنويع المنتجات والحوار بين القطاعين العام والخاص أمر بالغ الأهمية.

٢٨- وأوصى المتدخلون بضرورة إشراك القطاع الخاص بشكل ملموس وتمكين الفئات المهمشة، لا سيما النساء والشباب، لضمان التنفيذ الناجح للاتفاق. وتعتبر الإرادة السياسية وزيادة الوعي بين أصحاب المصلحة أمرا أساسيا للتغلب على التحديات والتعجيل بتنفيذ الاتفاق.

تاسعا- الجلسة ٥-١: ابتكارات للانتقال إلى اقتصاد أزرق قادر على الصمود في وجه تغير المناخ

٢٩- ترأس الجلسةَ ممثل عن المكتبين وأدارته السيدة دايا براغانتي، رئيسة قسم السياسات المؤسسية والتخطيط في شعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج. وتضمنت الجلسة عرضا قدمته السيدة هونيتا كوالوسور، موظفة الشؤون الاقتصادية في المكتب دون الاقليمي لشرق أفريقيا. وأدلى المشاركون بملاحظات. وشهدت الجلسة مناقشات بشأن الابتكارات لحفز الاقتصاد الأزرق في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي في المنطقتين دون الإقليميتين. وتبادل المشاركون نتائج وتوصيات اجتماع الخبراء بشأن الابتكارات من أجل انتقالٍ إلى اقتصاد أزرق مقاومٍ لتغير المناخ في وسط أفريقيا وشرقها، الذي عقد عبر الإنترنت يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤. كما تبادلوا المعلومات عن المبادرات الأخيرة والجارية التي أطلقتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال الاقتصاد الأزرق وعن الأهداف المستقبلية.

٣٠- وأقر المشاركون بالحاجة إلى تعميم سياسات الاقتصاد الأزرق لتجنب التنمية القطاعية المنعزلة. وأبرزوا الحاجة إلى نهج متكامل وشامل ومتعدد القطاعات لتطوير الاقتصاد الأزرق، وهو ما يجب أن يتوافق مع أهداف التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المستدامة. وأكدوا أن تطوير

الاقتصاد الأزرق يركز على الاستخدام المستدام للموارد البحرية والمياه العذبة لتعزيز الازدهار. ويتطلب ذلك القدرة التنافسية والمرونة والتمويل، كما هي الحال من خلال الصندوق الأزرق لحوض الكونغو في وسط أفريقيا، الذي أوجد فرص عمل وقلص من الجوع وعزز المساواة بين الجنسين.

٣١- وقُدمت عروض عن الدروس والتحديات والفرص المتعلقة بالاقتصاد الأزرق في سيشيل. وقال المتحدثون إن البلد يسعى إلى تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال القطاعات غير التقليدية، وهو ما يجعل الاقتصاد الأزرق محركا للنمو المستدام والمنصف. فقد استثمرت سيشيل في حلول مرتبطة بالمحيطات مثل التكنولوجيا الأحيائية وأقامت فضاءات للحاضنات حققت نتائج ملموسة. وركزت سيشل أيضا على الاقتصاد الدائري، بما في ذلك من خلال مبادرة رئيسية للحد من التلوث البحري وتقليص ٩٠ ألف طن من النفايات المتولدة سنويا إلى أدنى حد. وقد دربت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٨٠ شخصا من سيشيل لدعم وضع خارطة طريق بشأن الاقتصاد الدائري، والبحوث المتصلة بولوج الأسواق، وتمويل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الدائري. ويهدف دمج الأطر المتعلقة بالاقتصادين الأزرق والدائري إلى توليد القيمة ودعم الصناعات المحلية وحماية التنوع البيولوجي وفتح فرص جديدة للشركات والمجتمعات المحلية.

عاشرا- الجلسة ٥-٢: تبادل المعارف والخبرات بشأن منصات الابتكار الإقليمية والوطنية

٣٢- تولى السيد تومينتا كينيدي، ممثل عن الاقطاع الخاص، إدارة الجلسة. وأدلى ممثلو القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية بملاحظات. وتمثلت الأهداف الرئيسية للجلسة في استكشاف التطبيقات العملية للبحث والابتكار لمواجهة التحديات الإقليمية، وتسليط الضوء على وجهات نظر القطاع الخاص ومبتكرين بعينهم بشأن التحديات التي تواجههم.

٣٣- وخلال المناقشة، سلط المشاركون الضوء على التحديات والفرص التي تنطوي عليها إدارة الابتكار في جميع أنحاء أفريقيا. وأكدوا أنه يتعين دعم الابتكار من خلال مبادرات مثل حلقات العمل والمختبرات. وأضافوا أن هناك حاجة إلى تمويلٍ وابتكاراتٍ على قدر جيد من التنظيم ويجب أن يستجيب ذلك لاحتياجات المستهلكين أو السوق. فلم تنجح العديد من الأفكار الابتكارية بسبب مسائل منهجية مثل عدم الوضوح بشأن الخطوات التالية في عملية الابتكار، وهو ما يجعل المستهلكين المحليين يشككون في

جودة المنتجات. لذلك يحتاج المبتكرون إلى منح الأولوية للجودة والبساطة والتركيز بقوة على احتياجات السوق.

حادي عشر– الجلسة ٦: الحوار رفيع المستوى بشأن الشراكات الاستراتيجية لتعبئة رأس المال الطبيعي وتمويل التصنيع والتنويع الاقتصادي

٣٤- تَولى إدارةَ الجلسةَ ممثل غابون، السيد فيدال ماغوانغو، رئيس قسم المبادرات دون الإقليمية في المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا. وقدم السيد أداما إيكبيرج كوليبالي عرضا عن الشراكات الاستراتيجية والابتكارات لإنشاء اتحاد مالي وسوق لأرصدة الكربون في سبيل تعزيز قيمة رأس المال الطبيعي في حوض الكونغو.

٣٥- وأشار السيد ماغوانغو في عرضه إلى أن بلدان وسط أفريقيا تملك رأسمال طبيعيا استثنائيا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى حوض الكونغو، وهو ما سيساعدها على دعم احتياجات التمويل الأخضر والمناخي لضمان التصنيع المستدام بما يتماشى مع الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. وأكد أنه رغم الإمكانات الكبيرة لتحقيق النمو الأخضر، فإن بلدان وسط أفريقيا لم تُقدِّر جيدا فرص تكوين الثروة وإيجاد الوظائف الخضراء التي يتيحها البحث والابتكار. وتحقيقا لهذه الغاية، شرعت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في فكرة إنشاء اتحاد مالي لتقييم رأس المال الطبيعي لوسط أفريقيا وتنميته، وهو الاتحاد الذي يمكن استخدامه لجمع الأموال لتنفيذ البرامج الإنمائية في المنطقة دون الإقليمية. ورغم أن الاتحاد المالي يمكن أن يضم دولا أعضاء وأصحابَ المصلحة من وسط أفريقيا، فإنه من الأهمية بمكان إقامة تحالفات استراتيجية مع بلدان في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، لِكَون أحواض الأمازون والكونغو وميكونغ وبورنيو تمثل أكثر من ٨٠ في المائة من غطاء الغابات الاستوائية المطيرة في العالم. ومن شأن هذه التحالفات أن تمنحهم صوتا واحدا يمكِنُهم من خلاله التفاوض على أسعار أفضلَ لخدمات المنظومة البيئية التي يوفرها رأس المال الطبيعي، بما في ذلك أرصدة الكربون. ولذلك ينبغي لمصرف التنمية لدول وسط أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غابون، والصندوق العالمي للأحياء البرية، الذين أعربوا عن اهتمامهم بالانضمام إلى الاتحاد، أن يتحركوا نحو تشغيله.

٣٦- وركز المتحدثون على عملية تسعير سوق الكربون وحوكمة الاتحاد المالي. وشدد المشاركون على أنه، بمجرد أن يدخل الاتحاد حيز

التشغيل، لا بد من إجراء دراسة لتحديد حجم رأس المال الطبيعي لدى كل بلد عضو لتحديد الفائدة المحتملة لتنمية رأس المال المذكور.

ثاني عشر– الجلسة ٧: عرض التقارير المتعلقة بأنشطة المكتبين دون الإقليميين لوسط أفريقيا وشرقها

٣٧- اشترك في رئاسة الجلسة ممثل عن كل مكتب، واشترك في إدارتها مدير المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا والمدير بالإنابة للمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا. وقدم ممثلو المكتبين دون الإقليميين عروضا.

٣٨- وقدمت السيدة ساندرين كويسي-كبين، موظفة الشؤون الاقتصادية في المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، عرضا عن الجهود التي يبذلها المكتب لتعزيز التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وأبرزت بعض الإنجازات الرئيسية التي حققها، والتي تشمل دعم تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال وضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية بشأن ذلك لثمانية بلدان، وتقريرين عن الشمول الجنساني والتجاري. ونظم المكتب أيضا أسبوعا للترويج للاتفاق في وسط أفريقيا وحلقات عمل لبناء القدرات، وعزز الخبرة في مجال المحاسبة الخاصة برأس المال الطبيعي، وحساب السياحة الفرعي، والاقتصاد الأزرق والأخضر. كما أحرز تقدما في تطوير جيل جديد من المناطق الاقتصادية الخاصة، مع إحراز تقدم ملحوظ في مبادرة تتعلق بتصنيع البطاريات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيز المنظومات البيئية الرقمية في غابون. ودعم المكتب المبادرات المتعلقة بالبيانات السياحية في سان تومي وبرينسيبي وعزز القدرات الإحصائية في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وتشمل التحديات التي تم تحديدها عدمَ الاستقرار السياسي وبطء الإجراءات الإدارية والموارد المالية المحدودة، وهو ما يؤكد الحاجة إلى مستوى كبير من الالتزام وتعبئة موارد القطاع الخاص. وفي عام ٢٠٢٥، سيواصل المكتب تعزيز التنويع الاقتصادي والتصنيع، لا سيما من خلال الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية والمناطق الاقتصادية الشاملة، مع ضمان التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الاستراتيجيين لتحقيق أهداف إنمائية أوسع نطاقا.

٣٩- وذكرت السيدة إيميلانغ ليتين، موظفة الشؤون الاجتماعية في المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، في عرضها، أن المكتب يعمل مع البلدان الأعضاء للنهوض بمبادرات إنمائية هامة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لبوروندي وجيبوتي ورواندا في التعجيل بتنفيذ استراتيجياتها بشأن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقالت إن المكتب يساعد

بوروندي في إضفاء الطابع الرسمي على لجنته المعنية بالاتفاق، ويعمل على توجيه الشركات في جيبوتي بشأن المتطلبات المتعلقة بالاتفاق من أجل تحسين الولوج إلى الأسواق. ويعمل المكتب على الاستفادة من الإمكانات التي يتيحها الاقتصاد الأزرق في إطار الاتفاق، وذلك بدعم جماعة شرق أفريقيا في وضع استراتيجية دون إقليمية بشأن ذلك. وفي سيشل، تم تنظيم مخيم تدريبي ومسابقة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لإيجاد أساليب لتحسين إعادة تدوير البلاستيك والحد من النفايات. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المكتب بفعالية دور قطاع السياحة في التنويع الاقتصادي، بما في ذلك من خلال مساعدة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في صياغة خطتها الرئيسية للسياحة المستدامة (٢٠٢٤-٢٠٣٤) ومساعدة إثيوبيا وجيبوتي في تطوير استخدام حساب السياحة الفرعي لقياس المساهمة الاقتصادية للسياحة.

٤٠- وركز السيد جيوزيبي دارونكو، موظف الشؤون الاقتصادية، على الذكاء الاصطناعي في عرضه، مبرزا قدرته على محاكاة الذكاء البشري. وميَّز الذكاء الاصطناعي الضعيف، الموجه نحو مهام محددة، عن الذكاء الاصطناعي القوي، الذي يهدف إلى توفير ذكاء عام شبيه بالإنسان. وناقش المتحدث النموَّ الهائل للذكاء الاصطناعي، المدفوع بالتقدم التكنولوجي والاستثمارات التي تقوم بها شركات تكنولوجيا المعلومات متعددة الجنسيات، كما ناقش الآفاقَ المستقبلية والقضايا الأخلاقية. وتناول التحديات التي تواجهها أفريقيا من قبيل محدودية الوصول إلى الإنترنت (٤٢ في المائة في عام ٢٠٢٤) ومساهمة المنطقة المتدنية في البحث في مجال الذكاء الاصطناعي (٠,٧٧ في المائة من المنشورات العالمية عن هذا الموضوع). وسلط الضوء على الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي، لا سيما في المبادرات الزراعية مثل الزراعة باستخدام التكنولوجيات المحمولة.

٤١- وفي الختام، أعرب المشاركون عن تقديرهم للعمل الذي أنجزه المكتبان دون الإقليميين، وحثوا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعم جميع البلدان الأفريقية، وإدراج الذكاء الاصطناعي في مبادرات التكامل دون الإقليمي، وتعزيز الابتكار.

ثالث عشر- توصيات للعمل المستقبلي تعكس موضوع الدورة المشتركة الثالثة

٤٢- في ضوء المناقشات التي جرت، قدم أعضاء اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء التقنيين والماليين القيام بما يلي:

'١' الاستمرار في زيادة الدعم للبلدان الأفريقية؛

'٢' دعم البلدان في إقامة وحدات تنسيق تُعنى بالاقتصادات الزرقاء الوطنية لتيسير تنفيذ الخطط المتعلقة بالاقتصاد الأزرق القاري أو دون الإقليمي أو الوطني وتقييم إمكانات الاقتصاد الأزرق؛

'٣' دعم البلدان في بلورة موقفها بشأن التعدين في أعماق البحار؛

'٤' دعم البلدان في مواءمة الطابع الدائري في الاقتصاد الأزرق؛

(ب) نظرا لأهمية البحث والابتكار، ينبغي للحكومات:

'١' تطوير التمويل والحلول المصممة خصيصا للسياق الأفريقي، وزيادة تركيزها على المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتعبئة التمويل وتنويعه من خلال تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص ورقمنة الإدارة المالية؛

'٢' تبادل أفضل الممارسات بشأن تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق والاستمرار في توفير الأطر لتحسين الوصول إلى التمويل؛

'٣' التشجيع على استبدال الواردات لمعالجة قضايا الأمن الغذائي وحفز النمو؛

'٤' زيادة ميزانيات البحث والتطوير، وإطلاق مركز أفريقي للبحوث، والتشجيع على فتح حاضنات وطنية للبحث والابتكار، وتعزيز قدرات الهيئات القائمة، وغرس ثقافة الابتكار من خلال المناهج التعليمية؛

'٥' تعزيز الأطر التنظيمية المناسبة وتحفيز وضع برامج لتعزيز الابتكار؛

'٦' الدخول في حوار مع القطاع الخاص، مع التركيز على تمكين النساء والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة، في سبيل إنجاح الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومعالجة مسألة أمن التجار والسلع المتداولة، وتيسير إدماج الشركات بصورة أفضل في عمليات تنفيذ الاتفاق؛

'٧' زيادة عدد البنى التحتية الملائمة عبر الحدود، بما في ذلك النقل والحلول العابرة للحدود، وذلك لربط البلدان وتيسير النشاط التجاري؛

'٨' مواصلة التوعية بالاتفاق في أوساط القطاع الخاص، لا سيما بين النساء والشباب؛

'٩' بناء منصات رقمية ومادية لتشجيع تبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة والابتكارات المتعلقة بالاتفاق؛

(ج) ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية القيام بما يلي:

'١' مواءمة قواعد التجارة أكثر.

'٢' وضع استراتيجية دون إقليمية لتجميع الموارد لتمويل الابتكار.

رابع عشر – الجلسة ٨: الاختتام

٤٣- ترأس الجلسة السيد ماي. وشكر أعضاء اللجنتين رئيس الكاميرون، بول بيا، وحكومة الكاميرون وشعبها على حفاوة الاستقبال. وشكر مديرا المكتبين دون الإقليميين أيضا جميع المندوبين على مشاركتهم في الدورة المشتركة، مشيرَيْن إلى الجودة العالية للمناقشات. كما شكرا المنظِّمين وأعضاء اللجنتين والمترجمين الفوريين والموظفين في مقر الاجتماع، وتمنوا للجميع عودة آمنة إلى الوطن. وجددا التزام المكتبين بتنفيذ التوصيات التي تم تقديمها.

٤٤- وأُبلغ المشاركون بأن غابون ستكون الدولة المستضيفة للدورة المشتركة المقبلة، المقرر عقدها في عام ٢٠٢٥. وفي ما يتعلق بموضوع الدورة المشتركة المقبلة، قدم المشاركون اقتراحات تتعلق باستبدال الواردات، ولكن سيتولى أعضاء المكتبين وضع الصياغة النهائية له.

٤٥- وأشار السيد ماي في كلمته الختامية، إلى أهمية موضوع الدورة المشتركة وشدد على أن التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في المنطقتين دون

الإقليميتين سيظلان يحظيان بالأولوية. وأشار إلى الحاجة إلى سرعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدورة المشتركة، واعتبار البحث والابتكار حافزا حاسما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحدث عن الحاجة إلى الاستفادة القصوى من رأس المال الطبيعي في المنطقتين دون الإقليميتين وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، مثل تلك التي يتيحها الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وحث المشاركين على مواصلة عملهم في مجال الدعوة وترجمة التوصيات إلى أهداف واضحة وقابلة للتحقيق. وأعلن اختتام أعمال الدورة المشتركة الثالثة.